الأمم المتحدة

A/CN.9/1024

الجمعية العامة

Distr.: General
6 May 2020
Arabic
Original: English

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة الثالثة والخمسون
نيويورك، ٦-١٧ تموز/يوليه ٢٠٢٠

حضور الأونسيترال الإقليمي

مذكِّرة من الأمانة

أنشطة مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

١- منذ الدورة الثانية والخمسين للجنة، اضطلع المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بأنشطته وفقاً لمجالات العمل ذات الأولوية المحددة في إطار أمانة الأونسيترال الاستراتيجي للمساعدة التقنية (الوثيقة A/66/17، الفقرة ٢٥٥، والوثيقة A/CN.9/724، الفقرات ١٠-٤٨)، وكذلك وفقاً للولاية المحددة المسندة للمركز الإقليمي، وهي: (أ) دعم مبادرات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني الرامية إلى تعزيز التجارة والتنمية الدوليتين عن طريق تعزيز اليقين في المعاملات التجارية الدولية من خلال نشر قواعد ومعايير التجارة الدولية، لا سيما تلك التي وضعتها الأونسيترال؛ (ب) تقديم خدمات بناء القدرات والمساعدة التقنية إلى الدول في المنطقة، بما في ذلك تقديمها إلى المنظمات الدولية والإقليمية، وإلى المصارف الإنمائية؛ (ج) بناء شراكات وتحالفات إقليمية بشأن القانون التجاري الدولي والمشاركة فيها، بما في ذلك شراكات وتحالفات مع سائر صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة المعنية؛ (د) تعزيز المعلومات والمعارف والإحصاءات من خلال الإحاطات وحلقات العمل والحلقات الدراسية والمنشورات ووسائط التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك بلغات المنطقة؛ (ه) العمل بصفة قناة اتصال بين الدول والأونسيترال بشأن الأنشطة غير التشريعية للجنة.

210520 210520 V.20-02421 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ترويج الاعتماد العالمي لصكوك الأونسيترال

أنشطة متصلة بأهداف التنمية المستدامة ١ و٤ و٥ و٨ و٩ و١٠ و١٦ و١٧

٢- واصل المركز الإقليمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ أنشطته الرئيسية بهدف التوعية بنصوص الأونسيترال وتعزيز فهمها واعتمادها واستخدامها على نحو فعال، وتهيئة فرص منتظمة لتقديم مساهمات فنية إقليمية دعماً لأعمال الأونسيترال التشريعية الحالية والتي يحتمل الاضطلاع بها في المستقبل:

مؤتمر وحفل التوقيع على اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة

(أ) تشاركت الأونسيترال ووزارة الشؤون القانونية في سنغافورة في تنظيم حفل التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة ("اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة") (سنغافورة، ٧ آب/أغسطس ٢٠١٩).[(١)] ووقعت في ذلك الحفل ست وأربعون دولة على اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة. وأعقب حفل التوقيع عقد حلقات نقاش وجلسات فرعية بشأن مواضيع مثل المسائل الناشئة المتصلة بالأعمال التجارية، والقانون التجاري الدولي وتسوية المنازعات، وبروز الوساطة كوسيلة بديلة لحل المنازعات، ومستقبل تسوية المنازعات على الصعيد الدولي. وشارك في هذا الحدث أكثر من ١ ٥٠٠ مندوب من ٧٠ ولاية قضائية. ووقعت ست دول أخرى على الاتفاقية خلال الأشهر اللاحقة (انظر كذلك "الإجراءات التعاهدية الجديدة وسن القوانين النموذجية" في الفقرة ٨ (ب) أدناه).

(ب) في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٠، صدقت سنغافورة وفيجي على الاتفاقية، ثم صدقت عليها قطر في ١٢ آذار/مارس ٢٠٢٠. وبناء على ذلك، فإن اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة ستدخل حيز النفاذ في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠.

افتتاح منتدى إنشيون للقانون والأعمال التجارية

(ج) عُقد حفل افتتاح منتدى إنشيون للقانون والأعمال التجارية التابع لمركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (إنشيون، جمهورية كوريا، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩)، تحت عنوان "تحديات ممارسة الأعمال التجارية في الاقتصاد الرقمي في آسيا والمحيط الهادئ"، بدعم من وزارة العدل في جمهورية كوريا ومدينة إنشيون الكبرى. وضم المنتدى حلقتي النقاش التاليتين: (١) "آفاق جديدة في الاقتصاد الرقمي"، وهي جلسة استكشافية بشأن التطورات والتحديات الأخيرة التي تواجه مختلف أصحاب المصلحة في الاقتصاد الرقمي؛ (٢) "المشهد القانوني المتغير"، رُكز فيها على العقبات القانونية المحلية والإقليمية التي تقف أمام الأعمال التجارية

(١) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الموقع التالي: www.singaporeconvention.org/media/media-release/states-signed-international-treaty (آخر دخول إلى الموقع في ٦ أيار/مايو ٢٠٢٠).

للتكيف مع التكنولوجيات الجديدة والأطر القانونية المستصوبة؛ واجتماع مائدة مستديرة واحد؛ (٣) مناقشة بشأن الأثر التعطيلي للتكنولوجيات الناشئة على المعاملات التجارية، واعتبارات السياسة العامة، ومسائل قانونية محددة، شملت توصيات بشأن صكوك الأونسيترال القائمة وإمكانية وضع صكوك جديدة. وحضر المنتدى نحو ٥٠ من أصحاب المصلحة من قطاع الأعمال والقطاع القانوني، والمنظمات الدولية، وممثلي الحكومات في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

جلسة استثنائية بشأن السبل البديلة لتسوية المنازعات

(د) نظم المركز الإقليمي، بدعم من وزارة العدل في جمهورية كوريا والشعبة الدولية للمجلس الكوري للتحكيم التجاري، دورة استثنائية بشأن السبل البديلة لتسوية المنازعات تحت عنوان: "قانون وممارسات التحكيم والوساطة في آسيا والمحيط الهادئ" (سيول، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩). ووفرت الدورة تدريبات لبناء قدرات المسؤولين الحكوميين بشأن نصوص الأونسيترال المتعلقة بالتحكيم التجاري الدولي والوساطة التجارية الدولية، مع التركيز على اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، لعام ٢٠١٨ (المعدل للقانون النموذجي بشأن التوفيق التجاري الدولي، ٢٠٠٢). وحضر هذا الحدث مسؤولون من ١١ ولاية قضائية، هي إندونيسيا والبحرين وتايلند وجمهورية كوريا وسري لانكا والصين وفانواتو وفيجي والفلبين وفييت نام وميانمار، ومنظمتان حكوميتان دوليتان، هما معهد ميكونغ ومجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، التي تمثل مجتمعة ١٥ دولة نامية ودولة غير ساحلية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ المعني بالسبل البديلة لتسوية المنازعات

(هـ) مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ المعني بالسبل البديلة لتسوية المنازعات (سيول، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩) (الدورة الثامنة) هو مؤتمر إقليمي سنوي استضيف بالتشارك مع وزارة العدل في جمهورية كوريا، والمجلس الكوري الدولي للتحكيم التجاري، ومركز سيول الدولي لتسوية المنازعات، وغرفة التجارة الدولية. وعزز المؤتمر وعي المسؤولين الإقليمين والخبراء والأكاديميين بنصوص الأونسيترال بشأن تسوية المنازعات، مثل اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك، ١٩٥٨) ("اتفاقية نيويورك") واتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة. كما ناقش المؤتمر، في إطار موضوع "ضمان الشرعية وتحقيق الكفاءة: الاتجاهات الإجرائية والإصلاحات المحتملة في مجال تسوية المنازعات"، المجالات الحالية لعمل الأونسيترال في مجال التحكيم الاستثماري والإصلاحات الممكنة لزيادة الكفاءة والشرعية في ميدان التحكيم التجاري الدولي. وقد جمع المؤتمر بين حوالي ٢٥٠ خبيراً من جميع أنحاء العالم.

مؤتمر القمة القضائية للأونسيترال لآسيا والمحيط الهادئ

(و) شاركت في استضافة الدورة الثالثة لمؤتمر القمة القضائي لآسيا والمحيط الهادئ الذي تعقده الأونسيترال (هونغ كونغ، الصين، ٤ و٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩)، وهو حدث يعقد كل سنتين، وزارة العدل في هونغ كونغ، الصين، والأكاديمية الآسيوية للقانون الدولي، وكان موضوعها "إبرام الصفقات وتسوية المنازعات في الاقتصاد الرقمي – دور السلطة القضائية". ويعد مؤتمر القمة القضائي أحد الأحداث الرئيسية للمركز الإقليمي، وجزء من جهوده المتواصلة لإقامة شراكات مع الهيئات القضائية ومؤسسات التدريب القضائي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بهدف زيادة تعزيز الوعي الدولي بنصوص الأونسيترال القانونية، وتيسير توحيد تفسير تلك النصوص وتطبيقها. وحضر مؤتمر القمة، الذي شمل تنظيم مؤتمر قضائي ومائدة مستديرة قضائية، أكثر من ١٦٠ مشاركا من حوالي ٣٠ ولاية قضائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخارجها، بما فيها إندونيسيا وبنغلاديش وتايلند وجمهورية كوريا والصين ومصر والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. وغطت نصوص الأونسيترال التي نوقشت في المؤتمر القضائي مسائل الموجودات المنقولة والمصالح الضمانية والتجارة الإلكترونية، بينما تناولت المائدة المستديرة القضائية تفسير وتطبيق اتفاقية نيويورك واتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة.

يوم الأونسيترال لآسيا والمحيط الهادئ

(ز) تمثَّل الهدف من يوم الأونسيترال لآسيا والمحيط الهادئ، الذي أقيم خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٩ (الدورة السادسة)، في تعزيز وعي الباحثين القانونيين وطلاب القانون بنصوص الأونسيترال وتشجيعهم على دراستها ومناقشتها وتنفيذها. وفي كل عام تدعى الجامعات من جميع أنحاء المنطقة للمشاركة في الاحتفال بذلك اليوم من خلال استضافة أحداث تتراوح بين عقد مناقشات غير رسمية أثناء تناول الغداء وتنظيم مؤتمرات دولية. وفي عام ٢٠١٩، اشترك عدد قياسي، بلغ مجموعه ١٧ جامعة ومؤسسة، في استضافة ١٣ حدثا جماعيا في سبعة بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (الاتحاد الروسي وتايلند وجمهورية كوريا والصين وفييت نام والهند واليابان). وتناولت تلك الأحداث مجموعة شاملة من مواضيع الأونسيترال شملت الوساطة التجارية الدولية، والتحكيم، والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والإعسار، والبيع القضائي للسفن، والمصالح الضمانية، والتجارة الإلكترونية، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع. وشملت مشاركة المركز الإقليمي على سبيل المثال ما يلي:

'١' عرض أعمال الأونسيترال بشأن الاقتصاد الرقمي على طلاب ومسؤولي كلية الاقتصاد بجامعة تشجيانغ للتكنولوجيا وجامعة هانغتشو نورمال (هانغتشو، الصين، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩)؛

'٢' تقديم عرض لأعمال الأونسيترال والأفرقة العاملة الحالية على طلاب كلية يونسي للحقوق (سيول، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩)، وكلية الحقوق بجامعة سيول الوطنية (سيول، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩)، وإدارة الأمن الصناعي بجامعة تشونغ-آنغ (سيول، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩)؛

'٣' المشاركة في تنظيم مؤتمر أكاديمي دولي بشأن الإعسار عبر الحدود مع مركز القانون التجاري عبر الوطني في جامعة دلهي الوطنية للقانون (نيودلهي، ١٠ و١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩)؛

'٤' عرض أعمال الأونسيترال بشأن التحكيم والوساطة التجاريين الدوليين، عن طريق وصلات الفيديو، على جامعة الاقتصاد والقانون ومركز فييت نام الدولي للوساطة التجارية (مدينة هو شي منه، فييت نام، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩)؛

'٥' تقديم عرض عن اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة، عن طريق وصلات الفيديو، لطلاب القانون والخبراء القانونيين في حدث شاركت في تنظيمه جامعة هونغ كونغ، ومركز هونغ كونغ للوساطة، والمعهد الدولي لتسوية المنازعات وإدارة المخاطر (هونغ كونغ، الصين، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩). والمشاركة في استضافة حدث يتناول نفس الموضوع مع مركز التبادل القانوني الآسيوي، كلية الدراسات العليا في القانون بجامعة ناغويا (ناغويا، اليابان، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩)؛

'٦' تقديم عروض إيضاحية عن أعمال الأونسيترال في مجال تسوية المنازعات، والحد من العقبات القانونية التي تعترض المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والاعتراف عبر الحدود بإدارة الهوية وخدمات الثقة، خلال الاحتفال بيوم آسيا والمحيط الهادئ الذي نظمته جامعة ماكاو (ماكاو، الصين، ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩)؛

'٧' تقديم لمحة عامة عن أعمال الأونسيترال في مجال التجارة الإلكترونية واتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة، عن طريق وصلات الفيديو، أثناء حدث نُظم بالاشتراك مع جامعة غوجارات الوطنية للقانون وجامعة غوجارات البحرية (غوجارات، الهند، ١٢ و١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩)؛

'٨' تقديم عرض عن أعمال الأونسيترال والمركز الإقليمي والتجارة الإلكترونية واتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة، عن طريق وصلات الفيديو، إلى كلية الحقوق في جامعة الشرق الأقصى الاتحادية (فلاديفوستوك، الاتحاد الروسي، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩)؛

'٩' تقديم عرض عن بعد بشأن اتفاقية البيع أثناء الاحتفال بيوم آسيا والمحيط الهادئ الذي نظمته كلية الحقوق بجامعة شولالونغكورن (بانكوك، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩).

٣- وبالإضافة إلى ذلك، نظم المركز الإقليمي ودعم الأحداث والمبادرات التالية الرامية إلى التوعية بنصوص الأونسيترال وتعزيز فهمها واعتمادها واستخدامها على نحو فعال، تعزيزاً لليقين القانوني في المعاملات التجارية الدولية:

(أ) في مجال ولاية الأونسيترال عموما أو في المجالات التي تركز على **عدة مواضيع**:

'١' تقديم عرض للأعمال التشريعية وأنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها الأونسيترال إلى مسؤولين من وزارة العدل في أوزبكستان، بالتعاون مع وزارة العدل في جمهورية كوريا (يونغ-إن، جمهورية كوريا، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٩)؛

'٢' تقديم عرض وتوزيع مواد عن اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة، وصكوك الأونسيترال بشأن التحكيم التجاري الدولي والتجارة الإلكترونية، ودليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الرئيسية للسجل التجاري (٢٠١٩) (انظر الفقرة ٥٠ من الوثيقة A/CN.9/1032)، والسوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال (كلاوت)، على مستشارين قانونيين أثناء انعقاد المؤتمر السنوي لرابطة المحامين الدولية لعام ٢٠١٩، بهدف تعزيز الوعي بأعمال الأونسيترال التي تمثل إطارا قانونيا دوليا يمكن من ممارسة التجارة عبر الحدود (سيول، ٢٤ و٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩)؛

'٣' تقديم لمحة عامة عن أنشطة الأونسيترال والمركز الإقليمي في مجال تقديم المساعدة التقنية إلى مكتب المستشار العام في المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بهدف تيسير التعاون وتعزيز التنمية المستدامة في البنى التحتية الواسعة النطاق في المنطقة (إنشيون، جمهورية كوريا، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩)؛

'٤' تقديم عرض لصكوك الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية، وأعمالها في مجال الاقتصاد الرقمي من أجل توعية الخبراء القانونيين الإقليميين وتشجيع المناقشات بشأن الممارسات ذات الصلة التي قد تفيد مداولات الفريق العامل الرابع، في مؤتمر آسيا السنوي المعني بالقانون (هونغ كونغ، الصين، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩)؛

'٥' تقديم عرض لمقدمة موضوعية عن صكوك الأونسيترال المتعلقة بتسوية المنازعات والاشتراء العمومي والمعاملات المضمونة على اللجنة القانونية النيبالية لكي تنظر فيها، ومن ثم، توصي الحكومة النيبالية باعتمادها. وقد يسر العرض المعهد الكوري للبحوث القانونية (إنشيون، جمهورية كوريا، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩)؛

'٦' تقديم عرض إلى المسؤولين في مصرف التنمية الآسيوي عن اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة والقانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة وصكوك الأونسيترال للاشتراء العمومي، وذلك بهدف تعزيز التعاون الجاري مع المصرف في مجال تقديم المساعدة التقنية إلى الدول النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (مانيلا، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩)؛

'٧' تقديم عرض لأعمال الأونسيترال والمركز الإقليمي على رئيس الجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة، ومناقشة إمكانية التعاون في مجال الإعسار عبر الحدود وتعقب الموجودات (إنشيون، جمهورية كوريا، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠).

(ب) في مجال **تسوية المنازعات**، شارك المركز الإقليمي في تنظيم الأحداث والأنشطة التالية أو دعمها أو شارك فيها، مع التركيز بوجه خاص على التوعية باتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة ودعم صكوك الأونسيترال المعنية بالوساطة:

'١' تقديم عرض عن اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة أثناء تنظيم الأسبوع الآسيوي لعام ٢٠١٩ المعني بالسبل البديلة لتسوية المنازعات، الذي استضافه المركز الآسيوي للتحكيم الدولي (كوالالمبور، ٢٧-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩)؛

'٢' عقد اجتماع مع ممثلي لجنة السياسات الوطنية والجمعية الوطنية الكورية لمناقشة الوساطة بوصفها آلية بديلة لتسوية المنازعات، واتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة كأداة لتيسير إنفاذ اتفاقات التسوية المنبثقة من الوساطة (سيول، ٤ تموز/يوليه ٢٠١٩)؛

'٣' تقديم عرض عن اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة، وتقديم دعم مؤسسي لمؤتمر الوساطة الثالث لآسيا والمحيط الهادئ، الذي نظمته الجمعية الكورية لدراسات الوساطة ووزارة العدل في جمهورية كوريا والرابطة الكورية للتجارة الدولية (سيول، ٢ آب/أغسطس ٢٠١٩)؛

'٤' تقديم دعم مؤسسي للحدث العالمي لمجمع الفكر المعني باتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة، الذي شاركت في استضافته منظمة JAMS لخدمات التحكيم القضائي والوساطة، وجمعية محترفي الوساطة، ولجنة الوساطة التابعة لرابطة المحامين الدولية (سنغافورة، ٨ آب/أغسطس ٢٠١٩)؛

'٥' تقديم عرض عن اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، ٢٠١٨ (المعدل لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوفيق التجاري الدولي، ٢٠٠٢) أثناء انعقاد المؤتمر السنوي لرابطة المحامين الدولية لعام ٢٠١٩ (سيول، ٢٤ و٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩)؛

'٦' تقديم عرض عن اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة في منتدى القانون الخامس لمنطقة المحيط الهادئ، الذي نظمته كلية الحقوق بجامعة الشرق الأقصى الاتحادية (فلاديفوستوك، الاتحاد الروسي، ٣ و٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩)؛

'٧' إلقاء كلمة افتتاحية في منتدى تشيانهاي الرابع للاستخبارات القانونية الذي نظم تحت عنوان "الوساطة التجارية الدولية: الخبرة الدولية والممارسة الصينية" (شينزين، الصين، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩)؛

'٨' إلقاء كلمة ختامية في برنامج التدريب على قانون الاستثمار والوساطة بين المستثمرين والدول، الذي نظمته وزارة العدل في هونغ كونغ، الصين، والمركز الدولي

لتسوية منازعات الاستثمار، والأكاديمية الآسيوية للقانون الدولي (هونغ كونغ، الصين، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩)؛

'٩' تقديم عرض عن اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة ودعم مؤسسي لمؤتمر قمة شنغهاي للتحكيم الدولي، الذي شارك في استضافته مركز شنغهاي للتحكيم الدولي ومكتب العدل التابع لبلدية شنغهاي ومجلس تعزيز التجارة الدولية في شنغهاي (شنغهاي، الصين، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩)؛

'١٠' تقديم دعم مؤسسي للمؤتمر الافتتاحي لفريق التحكيم من الشباب، الذي نظمه فريق التحكيم من الشباب التابع لمركز الاستثمار الدولي والتحكيم التجاري (إسلام أباد، ١٥ و١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩)؛

'١١' تقديم عرض عن الوساطة التجارية الدولية، عن طريق وصلات الفيديو، أثناء انعقاد حلقة عمل مشتركة شارك في تنظيمها مركز الوساطة الفييتنامي والمعهد الدولي لتسوية المنازعات وإدارة المخاطر (مدينة هوشي منه، فييت نام، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩)؛

'١٢' تقديم عرض عن اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة، عن طريق وصلات الفيديو، أثناء انعقاد حلقة دراسية للوساطة الاستثمارية استضافها مجلس الكهرباء الصيني (بيجين، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩)؛

'١٣' تقديم عرض عن اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، ٢٠١٨ (المعدل لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوفيق التجاري الدولي، ٢٠٠٢) أثناء انعقاد المؤتمر السنوي الحادي والعشرين لأعضاء النيابة العامة (ناتادولا، فيجي، ٦ و٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩)؛

'١٤' تقديم دعم مؤسسي لمؤتمر مجموعة التحكيم الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠٢٠، الذي نظمته المجموعة ومركز تايلند للتحكيم تحت عنوان "الابتكارات والتحديات التي تواجه مهنة التحكيم" (بانكوك، ١٥-١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠).

(ج) في مجال **التجارة الإلكترونية**، وللتشجيع على مواصلة اعتماد نصوص الأونسيترال ذات الصلة، قام المركز الإقليمي بما يلي:

'١' تقديم عرض عن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل (٢٠١٧) وإضفاء الطابع الرقمي على التجارة عبر الحدود، بما في ذلك من جانب المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وذلك عن طريق المشاركة عن بُعد في الحلقة الدراسية التي نظمها المجلس الاستشاري للأعمال التجارية التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والمنتدى المالي لآسيا والمحيط الهادئ (بانكوك، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩)؛

'٢' عرض نصوص الأونسيترال كأدوات أساسية لدعم الاقتصاد الرقمي، وتقديم دعم مؤسسي للمنتدى الرابع داخل الصين، الذي استضافته مدينة إنشيون الكبرى (إنشيون، جمهورية كوريا، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩)؛

'٣' إلقاء كلمة رئيسية في مؤتمر القمة الثالث لتسوية المنازعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية عبر الحدود والمنازعات التجارية الدولية بشأن مشاريع الحزام والطريق، وعرض ملاحظات الأونسيترال التقنية بشأن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر، في سياق تسوية المنازعات بشأن التجارة الإلكترونية عبر الحدود بالاتصال الحاسوبي المباشر (هانغتشو، الصين، ٢٩ و٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩)؛

'٤' عرض أعمال الأونسيترال بشأن الاقتصاد الرقمي والمناقشات التي دارت في الفريق العامل الرابع على طلاب جامعة تشجيانغ للتكنولوجيا (هانغتشو، الصين، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩)؛

'٥' تقديم عرض عن صكوك الأونسيترال للتجارة الإلكترونية في المؤتمر الثاني والثلاثين للرابطة القانونية لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٩ (هونغ كونغ، الصين، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

(د) في مجال **المصالح الضمانية**، وللتشجيع على مواصلة اعتماد نصوص الأونسيترال ذات الصلة، قام المركز الإقليمي بما يلي:

'١' تقديم عرض عن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة في المؤتمر الدولي لعام ٢٠١٩ بشأن تسهيل ممارسة الأعمال التجارية، الذي نظمته وزارة العدل في جمهورية كوريا (سيول، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩)؛

'٢' تقديم عرض عبر وصلات الفيديو عن أعمال الأونسيترال بشأن المعاملات المضمونة أثناء حلقة العمل التي عُقدت في أول اجتماع لكبار المسؤولين، في إطار رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، بشأن تسهيل ممارسة الأعمال التجارية، واجتماعاتهم ذات الصلة (بوتراجايا، ماليزيا، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٢٠).

(هـ) في مجال **بيع البضائع**، واصل المركز الإقليمي، من خلال الأنشطة والأحداث التالية، تشجيع اعتماد اتفاقية البيع واستخدامها وتفسيرها تفسيرا موحدا على نطاق أوسع:

'١' تقديم خبير قانوني ودعم حضوره في حلقة العمل التي نُظمت بالاشتراك مع وزارة العدل الفلبينية بشأن إمكانية تصديق الفلبين على اتفاقية البيع وغيرها من صكوك الأونسيترال (مانيلا، ٢ و٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩)؛

'٢' تقديم عرض عن بُعد في حفل افتتاح يوم الأونسيترال لآسيا والمحيط الهادئ، الذي نظم في تايلند تحت عنوان "نحو تحديث ومواءمة قانون البيع الدولي: التحديات والمنظورات". كما ألقى كلمة رئيسية رئيس الدورة الثانية والخمسين للأونسيترال (بانكوك، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

وترد في الوثيقة A/CN.9/1032 معلومات عن الأنشطة الإضافية الممولة كليا أو جزئيا من المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ والمنفذة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٤- ومن أجل دعم شمولية أنشطة المركز الإقليمي، قدم المركز الدعم إلى مسؤولين حكوميين من دول نامية ودول نامية غير ساحلية ودول جزرية صغيرة نامية لحضور أحداث عقدها الأونسيترال، بمن فيهم مسؤولون حكوميون من إندونيسيا والبحرين وتايلند وسري لانكا وفانواتو والفلبين وفييت نام وفيجي وميانمار، فضلا عن ممثلين عن مجامع فكر حكومية دولية إقليمية، ووكالات تنمية مقرها في تايلند ومنغوليا، لحضور منتدى إنشيون للقانون والأعمال التجارية، والدورة الاستثنائية المعنية بالسبل البديلة لتسوية المنازعات، ومؤتمر آسيا والمحيط الهادئ المعني بالسبل البديلة لتسوية المنازعات الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

المساعدة التقنية وبناء القدرات

أنشطة متصلة بأهداف التنمية المستدامة ١ و٨ و٩ و١٠ و١٦

٥- قدم المركز الإقليمي أيضاً، تماشيا مع ولايته المحددة، وفي بعض الحالات بالتنسيق مع مؤسسات متنوعة على النحو المفصل في الفقرة ٦ أدناه، المساعدة التقنية وخدمات بناء القدرات إلى دول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بناء على طلبها، بما فيها منظمات دولية وإقليمية ومصارف إنمائية، على النحو التالي:

(أ) في مجال **تسوية المنازعات**:

'١' تقديم الدعم إلى مسؤولين حكوميين وموظفين قانونيين وقضاة، من دول نامية وغير ساحلية ودول جزرية صغيرة لحضور عدة مؤتمرات إقليمية لبناء القدرات، ومؤتمرات قمة قضائية، واجتماعات مائدة مستديرة غير رسمية؛

'٢' تقديم عرض في المؤتمر الحادي والعشرين لأعضاء النيابة العامة لتشجيعهم على التوقيع والتصديق على اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة (فيجي، ٦ و٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩)؛

'٣' تقديم المساعدة التقنية إلى حكومة أوزبكستان في استعراض مشروعها لقانون التحكيم استنادا إلى القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (١٩٨٥)، مع إدخال تعديلات عليه بصيغته المعتمدة في عام ٢٠٠٦؛

'٤' نشر المجلد الثاني من نصوص الأونسيترال الثنائية اللغة (الإنكليزية-الكورية) بالتعاون مع وزارة العدل في جمهورية كوريا (آذار/مارس ٢٠٢٠).

(ب) في مجال **المصالح الضمانية**:

'١' تقديم عرض عبر وصلات الفيديو عن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة (٢٠١٦) أثناء مؤتمر بشأن تمويل الموجودات المنقولة، نظمته المؤسسة المالية الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي (ميانمار، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

(ج) في مجال **الاشتراء العمومي**:

'١' تقديم عرض عن القانون النموذجي للاشتراء العمومي (٢٠١١) والدليل التشريعي بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص (٢٠٢٠) كأداتين لإصلاح الاشتراء العمومي إلى مندوبين من المعهد الإندونيسي للاشتراء العمومي (إنشيون، جمهورية كوريا، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

(د) في مجالات تركز على **عدة مواضيع**:

'١' تقديم عرض عن اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة وقواعد الأونسيترال للتحكيم وقانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي إلى ممثلين عن اللجنة القانونية النيبالية والمعهد الكوري للبحوث التشريعية، أثناء زيارة قاموا بها إلى المركز الإقليمي (إنشيون، جمهورية كوريا، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩)؛

'٢' تقديم عرض عن ثلاث معاهدات للأونسيترال في حلقة العمل التي شاركت وزارة العدل الفلبينية في تنظيمها، والتي تناولت إمكانية تصديق الفلبين على اتفاقية البيع، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (نيويورك، ٢٠٠٥) ("اتفاقية الخطابات الإلكترونية")، واتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة (مانيلا، ٢ و٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

وترد في الوثيقة A/CN.9/1032 معلومات عن الأنشطة الإضافية الممولة كليا أو جزئيا من المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ والمنفذة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

التنسيق والاتصال

أنشطة متصلة بأهداف التنمية المستدامة ١ و٨ و٩ و١٠ و١٦ و١٧

٦- لتعزيز التنسيق والتعاون مع الشراكات والتحالفات الإقليمية في مجال القانون التجاري الدولي، بما في ذلك مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة المناسبة الأخرى، واصل المركز الإقليمي بذل جهود منتظمة للتواصل مع المؤسسات الناشطة في مجال إصلاح القانون التجاري، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ("الأونكتاد") والبنك الدولي، والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ومصرف التنمية الآسيوي، لتقديم المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات. وشملت أنشطة المركز الإقليمي تحديداً ما يلي:

(أ) بالتعاون مع أمانة الأونسيترال التي يقع مقرها في فيينا، مواصلة المشاركة التقنية مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في سياق تعزيز وتنفيذ الاتفاق

الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتحديداً فيما يتعلق باتفاقية الخطابات الإلكترونية، والمشاركة في الاجتماع السابع للأفرقة العاملة القانونية والتقنية المعنية بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود، بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (بانكوك، ١٤-١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠)؛

(ب) التعاون مع المكتب التمثيلي لغرفة التجارة الدولية في شنغهاي، وغرفة التجارة الدولية للتحكيم والسبل البديلة لتسوية المنازعات في شمال آسيا، في تنظيم أنشطة يوم الأونسيترال في آسيا والمحيط الهادئ مع جامعات في الصين وفييت نام؛

(ج) الاجتماع مع المستشار العام للمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية لمناقشة التعاون في مجالي التمويل المستدام للبنية التحتية وتسوية المنازعات (إنشيون، جمهورية كوريا، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩)؛

(د) تقديم عرض عن اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة والقانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة (٢٠١٦) وصكوك الأونسيترال للاشتراء العمومي إلى مسؤولين في مصرف التنمية الآسيوي، وذلك بهدف تعزيز التعاون الجاري مع المصرف في مجال تقديم المساعدة التقنية إلى الدول النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (مانيلا، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

٧- واضطلع المركز الإقليمي أيضاً بدور قناة اتصال للجنة بشأن أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تنفذها بالتعاون مع دول المنطقة، فأنشأ نقاط اتصال داخل الحكومات في المنطقة، وانخرط في مشاورات منتظمة مع مسؤولي الحكومات.

إجراءات تعاهدية جديدة وسن قوانين نموذجية

أنشطة متصلة بأهداف التنمية المستدامة ١ و٩ و١٠ و١٦

٨- لاحقاً لتنفيذ أنشطة المساعدة التقنية، قام المركز الإقليمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بصفته قناة اتصال بين دول المنطقة، وبالتشاور مع موظفي أمانة الأونسيترال وبدعم منهم، برصد التقدم المحرز نحو اعتماد الدول لنصوص الأونسيترال التالية ومساعدتها على اعتمادها وتنفيذها:[٢]

(أ) في مجال **التحكيم الدولي**:

'١' اتفاقية نيويورك: انضمت بابوا غينيا الجديدة إلى اتفاقية نيويورك في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٩، وانضمت ملديف إلى الاتفاقية في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، وانضمت بالاو إلى الاتفاقية في ٣١ آذار/مارس ٢٠٢٠؛

(٢) انظر كذلك مذكرة الأمانة A/CN.9/1020: "حالة الاتفاقيات والقوانين النموذجية" (١ نيسان/أبريل ٢٠٢٠). وتتناول هذه المذكرة أنشطة المركز الإقليمي، بما في ذلك نتائجها حسب الاقتضاء. كما أنها تبين حالة الاتفاقيات والقوانين النموذجية المنبثقة عن أعمال اللجنة ككل.

'٢' قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (١٩٨٥)، مع التعديلات التي اعتمدت في عام ٢٠٠٦: ماكاو، الصين (٢٠١٩) وكذلك مركز دبي المالي العالمي (٢٠١٣) وسوق أبوظبي العالمي (٢٠١٥) في الإمارات العربية المتحدة (٢٠١٨).

(ب) في مجال **الوساطة التجارية الدولية**:

اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة: وقع على الاتفاقية في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٩ كل من الأردن وأفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وبالاو وبروني دار السلام وتيمور-ليشتي وجمهورية كوريا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وساموا وسري لانكا وسنغافورة والصين والفلبين وفيجي وقطر وكازاخستان وماليزيا ملديف والمملكة العربية السعودية والهند.

وصدقت سنغافورة وفيجي على الاتفاقية في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٠، وقطر في ١٢ آذار/مارس ٢٠٢٠.

(ج) في مجال **البيع الدولي للبضائع والمعاملات ذات الصلة**:

اتفاقية البيع: انضمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى اتفاقية البيع في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(د) في مجال **التجارة الإلكترونية**:

اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (نيويورك، ٢٠٠٥): يستند قانون التجارة الإلكترونية في كمبوديا، الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، إلى الأحكام الموضوعية لهذه الاتفاقية.

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (١٩٩٦): عدلت تايلند قانون المعاملات الإلكترونية لديها B.E. 2544 لعام ٢٠٠١، استنادا إلى القانون النموذجي، من خلال سن تشريعين. والتعديلان التشريعيان المذكوران هما: (١) قانون المعاملات الإلكترونية (رقم ٣)، B.E. 2562 لعام ٢٠١٩، و(٢) قانون المعاملات الإلكترونية (رقم ٤)، B.E. 2562 لعام ٢٠١٩. وفي كمبوديا، يستند قانون التجارة الإلكترونية (٢٠١٩) إلى كل من القانون النموذجي واتفاقية الخطابات الإلكترونية المشار إليهما أعلاه.

(هـ) في مجال **الإعسار**:

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود (١٩٩٧): مركز دبي المالي العالمي، الإمارات العربية المتحدة (٢٠١٩) وميانمار (٢٠٢٠).

(و) في مجال **المصالح الضمانية**:

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة (٢٠١٦).[٣] اعتمدت أستراليا (٢٠٠٩) وفيجي (٢٠١٧) ونيوزيلندا (١٩٩٩) وبابوا غينيا الجديدة (٢٠١١)

(٣) قرار الجمعية العامة ١٣٦/٧١.

والفلبين (٢٠١٨) هذا القانون النموذجي أو اتبعت نفس النهج المتبع فيه. وتعكف الأمانة حاليا على إجراء مسح لقوانين ولايات قضائية أخرى.

أنشطة التواصل

أنشطة متصلة بأهداف التنمية المستدامة ٤ و١٦ و١٧

٩- عمل المركز، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كقناة اتصال بين الدول وأمانة الأونسيترال، وواصل توسيع نطاق الولاية المسندة إليه بتنفيذ برامجه التعليمية الوطنية والإقليمية من أجل المداومة على حوار منتظم، مع المنظمات غير الحكومية والجهات السياسية المحلية والوطنية صاحبة المصلحة والمنظمات الدولية الأخرى والمصارف الإنمائية والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام والجمهور العام، بشأن مختلف جوانب عمل المركز الإقليمي، بغية تعزيز التعاون ودعم المجتمعات المحلية والتوعية بأنشطة الأونسيترال:

(أ) شارك المركز الإقليمي في حفلات استقبال واجتماعات رسمية مع مختلف المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة، بما في ذلك حكومة جمهورية كوريا المضيفة، وحكومات في المنطقة، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات حكومية دولية، وجمعيات قانونية دولية، ومراكز تسوية منازعات، ومؤسسات تعليم عالي؛

(ب) فتح المركز الإقليمي أبوابه أمام مختلف الزوار، بمن فيهم محامون في مجال الاشتراء من إندونيسيا، وممثلون عن لجنة القانون النيبالية والمعهد الكوري للبحوث التشريعية؛

(ج) تعززت مشاركة المركز الأكاديمية من خلال إلقاء محاضرات عامة، إما أمام الحضور أو عن طريق وصلات الفيديو، في جامعات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما فيها جامعة هانغتشو نورمال، وجامعة هونغ كونغ، وجامعة ماكاو، وجامعة تشجيانغ للتكنولوجيا في الصين، وجامعة دلهي الوطنية للقانون، وجامعة غوجارات الوطنية للقانون، وجامعة غوجارات البحرية في الهند، وجامعة ناغويا في اليابان، وجامعة سيول الوطنية، وجامعة تشونغ-آنغ، وجامعة يونسي في جمهورية كوريا، وجامعة الشرق الأقصى الاتحادية في الاتحاد الروسي، وجامعة شولالونغكورن في تايلند، وجامعة الاقتصاد والقانون في فييت نام؛

(د) تواصل المركز الإقليمي أيضاً مع الدول والمنظمات الدولية لتوعيتها بأعمال الأونسيترال المتعلقة بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، ودعم قدراتها على المشاركة في مناقشات في الفريق العامل الثالث في هذا الشأن، وشملت أنشطته ما يلي:

'١' المشاركة في حلقة عمل بعنوان "التفاوض بشأن معاهدات الاستثمار وإصلاحها: تعزيز قدرات أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ"، وذلك بالتعاون مع لجنة ميانمار للاستثمار ومديرية الاستثمار وإدارة الشركات والجامعة الوطنية الأسترالية، بدعم من الحكومة الأسترالية (يانغون، ميانمار، ٩ آب/أغسطس ٢٠١٩)؛

'٢' تقديم عرض، باستخدام وصلات الفيديو، عن إصلاحات نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول ومستجدات الفريق العامل الثالث، أثناء انعقاد حلقة العمل التدريبية الإقليمية للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار لعام ٢٠١٩، التي شارك في استضافتها المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار والمعهد الدولي للتجارة والتنمية (بانكوك، ٢٦-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩)؛

'٣' المشاركة في استضافة اجتماع مائدة مستديرة غير رسمي مع وزارة العدل في جمهورية كوريا، حيث تبادل ١٦ مسؤولا حكوميا من سبع ولايات قضائية في آسيا والمحيط الهادئ (الاتحاد الروسي وأستراليا وتايلند وجمهورية كوريا وسنغافورة والصين واليابان) وجهات نظرهم بشأن الخيارات الممكنة لإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (سيول، ١٢ و١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

الموارد والتمويل

١٠- لا تغطي ميزانية الأمم المتحدة العادية تكاليف أنشطة المركز الإقليمي، فيتوقف تنفيذها على توافر التمويل من خارج الميزانية. ويعتمد المركز الإقليمي في تغطية تكلفة تشغيله وبرامجه على المساهمة المالية السنوية التي تقدمها مدينة إنشيون الكبرى إلى الصندوق الاستئماني لندوات الأونسيترال.

١١- ووفقاً للمادة ٣-١٣ من مذكرة التفاهم الموقَّعة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بين الأمم المتحدة ووزارة العدل ومدينة إنشيون في جمهورية كوريا بشأن تشغيل مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ وتقديم مساهمات مالية إليه، وافقت مدينة إنشيون في عام ٢٠١٦ على تمديد فترة مساهمتها المالية لخمس سنوات (٢٠١٧-٢٠٢١) فنقحت المساهمة السنوية لتصبح ٤٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١٢- ويتألف ملاك المركز الإقليمي من موظف من الفئة الفنية ومساعد برامج ومساعد فريق وخبيرين قانونيين. وتتيح ميزانيته الخاصة بالمشاريع الأساسية توظيف خبراء واستشاريين من حين إلى آخر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استضاف المركز الإقليمي ١٣ متدربا داخليا (٩ نساء و٤ ذكور) من ٩ ولايات قضائية (أستراليا وتايلند وجمهورية كوريا وجورجيا والصين وفييت نام وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيوزيلندا). وشارك موظفون ومتدربون في معرض MICE لفرص العمل والمنظمات الدولية الذي استضافته مدينة إنشيون الكبرى ووزارة الشؤون الخارجية، كما شاركوا في تنظيم أحداث أكاديمية احتفالاً بيوم آسيا والمحيط الهادئ، الذي أطلق فيه برنامج التدريب الداخلي. واجتذب المركز الإقليمي مقدمي طلبات من جميع المجموعات الإقليمية للدول الأعضاء التابعة للأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالإضافة إلى أهمية التنوع الجغرافي، وبالنظر إلى نطاق عمل المركز الإقليمي، فإن من المستصوب للغاية أن يتمكن المركز من اجتذاب طائفة واسعة من مقدمي الطلبات الذين يتقنون لغات إقليمية، بمن فيهم متقدمون من دول لم تمثل بعد في برنامج التدريب الداخلي أو نادرا ما تكون ممثلة فيه. ولذلك يُقترح أن توجه الدول والمنظمات التي

تتمتع بصفة مراقب انتباه الأشخاص المهتمين الذين يستوفون هذه المتطلبات المحددة إلى إمكانية التقدم بطلب للحصول على تدريب داخلي في المركز الإقليمي. وبما أن التدريب الداخلي غير مدفوع الأجر، فلعل الدول والمنظمات تنظر أيضاً في تقديم منح دراسية بغرض اجتذاب أفضل العناصر المؤهلة للحصول على تدريب داخلي في المركز الإقليمي.

١٣- وبالإضافة إلى المساهمة المالية المشار إليها أعلاه، يعتمد المركز الإقليمي على مساهمة بإعارة خبراء قانونيين على أساس عدم استرداد التكاليف، مقدمة من وزارة العدل في جمهورية كوريا وحكومة هونغ كونغ، الصين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استضاف المركز الإقليمي خبيرين قانونيين جديدين في آب/أغسطس ٢٠١٩ وآذار/مارس ٢٠٢٠. ومن المتوقَّع أن يتواصل تزايد الاهتمام بنصوص الأونسيترال في المنطقة، مصحوبا بتقديم المزيد من طلبات المساعدة التقنية. وسيقتضي هذا التزايد زيادة مقابلة في الموارد المتاحة في شكل مساهمات إضافية إلى المركز الإقليمي أو في مشاريعه تقدمها الدول الأعضاء أو الكيانات الخاصة والعامة المهتمة التي توصي بها الدول الأعضاء.

١٤- واستدامة أعمال المركز الإقليمي، الذي يموله مساهم رئيسي واحد حتى عام ٢٠٢١، معرضة للخطر ما لم تقدم إليه تبرعات إضافية. ولعلَّ اللجنة تودُّ أن تناشد مرة أخرى جميع الدول ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة والمنظمات الدولية وسائر الجهات المهتمة تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني لندوات الأونسيترال في شكل تبرعات متعدِّدة السنوات، من أجل دعم أنشطة المركز الإقليمي والاستفادة من إنجازاته، وتمويل مشاريعه الخاصة، ومساعدة أمانة الأونسيترال بسبل أخرى على الاضطلاع بأنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية. ولعلَّ اللجنة تودُّ أيضاً أن تطلب إلى الدول الأعضاء أن تساعد الأمانة على استبانة مصادر تمويل لدى حكوماتها.